بنه أنه ألح الجهر





قرار رقم : (۲۸٦) وتاریـــخ : ۱۴٤۲/٥/۲۱هــ

- قِزَّارُاتُ جَلِيزًالِوَزَرُاءِ

إن مجلس الوزراء

بعد الأطلاع على المعاملة السواردة من السديوان الملكي برقم ٢٤٧٥ وتاريخ ٥/٥/٠٤ ١٩٥٨م، المشتملة على برقية معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف رقم ١٩٠٠٢٣٥ وتاريخ ١/٦/١١ ١٤٤٨م، في شأن طلب منح الهيئة الممكنات النظامية التي تساعدها على ممارسة اختصاصها الإشرافي على الأوقاف في المملكة وأعمال النظار عليها.

ويعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

وبعد الاطبلاع على نظبام الهيئة العامة للأوقباف، الصبادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٦هـ.

ويعد الاطلاع على المحضرين رقم (٠٥٠) وتاريخ ١٢/٢/٢٨ ١٤٤١هـ، ورقم (١٤٣) وتــاريخ ١٤٤٢/٣/١٦هـ، والمــذكرة رقــم (٧٥٠) وتــاريخ ١٤٤٢/٥/١٢هـ، المعــدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الأطبلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤٦/١٣-٤٦/د) وتاريخ ٢٦/٣/٢٦ ١هـ.

ويعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧/٤٠) وتاريخ ٢٩٤/٢٩ هـ.

وبعد الأطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣١٦٤) وتاريخ ١٤٤٢/٥/١٥هـ.

يقرر ما يلي:

أولا : منح الهيئة العامة للأوقاف الصلاحيات الآتية:

١-الرقابة والتفتيش (المكتبي والميداني) على الوقف ونظارته وفحص سجلاته
 وحساباته بواسطة موظفيها أو بواسطة مراجعين تعينهم الهيئة.

فرارت محاس ورزاء

- ٢-تحديد موظفين مؤهلين -يكون لهم صفة الضبط- للقيام بأعمال الرقابة
 والتفتيش، وضبط ما يقع من مخالفات الأحكام نظامها.
- ٣-الاستعانة بالجهات المختصة -إذا لزم الامر ذلك- لتمكينها من القيام بواجباتها الموكولة إليها وفق نظامها.
- ٤-النظر في الشكاوى التي تقام على الوقف أو الناظر أو من يعهد إليه بإدارة
 الوقف، واستكمال الإجراءات النظامية في شأنها.
 - ثانياً: يُصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف ما ياتي:
 - ١ اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام نظام الهيئة.
- ٢- لا ثحة تتضمن ما يتعلق بأعمال النظارة من شروط والتزامات ومخالفات وتحديد العقوبة المترتبة على أي منها من بين العقوبات الآتية:
 أ - الإنذار.
 - ب-غرامة لا تزيد على (٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة ألف ريال. ج-إيقاف عمل الناظر لمدة تحددها اللائحة.
- د -عزل الناظر أو من تعهد إليه إدارة الوقف، وتحدد اللائحة الإجراءات المترتبة على ذلك، وآلية إثبات العزل وتعيين الناظر البديل، وذلك بالتنسيق مع وزارة العدل.
 - ثالثاً : يلتزم القائمون على الوقف -كل بحسب اختصاصه- بما يأتي:
- ١- تزويد الهيئة العامة للأوقاف -دوريًا- بالبيانات والمعلومات والمستندات الخاصة بالوقف، وعند طلب الهيئة ذلك.
- ٢- تمكين الفاحصين من الحصول على أي معلومة أو مستند عند طلبه.
 رابعاً:قيام الجهات الحكومية وغيرها من الاشخاص بتزويد الهيشة العامة للاوقاف بالوثائق والمعلومات التي تطلبها للقيام بواجباتها وفقاً لنظامها.

بنالنالع الجمر





وَالْآنَا عَالِمُ الْوَرْزَاء

خامساً: قيام الهيئة العامة للأوقاف باقتراح ما قد يلزم من تعديلات على نظامها، وفقاً لما ورد في البنود (أولاً) و(ثانياً) و(ثالثاً) من هذا القرار، والرفع عن ذلك وفقاً للإجراءات النظامية.

رثيس مجلس الوزراء